



**كلمة**

**السيد أحمد أبو الغيط**

**الأمين العام لجامعة الدول العربية**

**في**

**افتتاح الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للمياه**

**الكويت: 2018/5/2**



**معالي الدكتور حسن الجنابي**

**وزير الموارد المائية بجمهورية العراق، رئيس الدورة التاسعة  
للمجلس الوزاري العربي للمياه**

**معالي المهندس بخيت شبيب الرشيدى  
وزير النفط والكهرباء والماء بدولة الكويت، رئيس الدورة  
الحالية للمجلس**

**حضرات السادة والسيدات،**

اسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر لدولة الكويت، أميراً، وحكومة  
وشعباً على استضافتها لأعمال الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي  
للمياه وما سبقه من اجتماعات تحضيرية للجنة الفنية العلمية  
الاستشارية والمكتب التنفيذي للمجلس.

كما أود ان اتقدم بالتهنئة لمعالي الوزير الدكتور حسن الجنابي،  
رئيس الدورة التاسعة للمجلس على ما بذله من جهودات كبيرة  
وحرصه على متابعة قرارات الدورة السابقة وتعاونه المثمر مع الأمانة  
الفنية للمجلس ومع السادة الوزراء خلال فترة رئاسته للدورة.

كما اهنيئ معالي الوزير المهندس بخيت شبيب الرشيدى وزير النفط  
والكهرباء والماء بدولة الكويت، بمناسبة توليه رئاسة الدورة العاشرة  
للمجلس الوزاري العربي للمياه.



وكما تعلمون جميعاً، تنعقد الدورة العاشرة لمجلسكم الموقر في ظروف دقيقة تمر بها المنطقة العربية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ... كما تأتي بعد انعقاد القمة العربية بالمملكة العربية السعودية، والتي دعت الى متابعة تنفيذ الاستراتيجيات العربية وخططها التنفيذية في إطار دعم آليات العمل العربي المشترك، وبما يخدم مصلحة الشعوب العربية في مستقبل مائي آمن ومستقر.

إن المجلس الوزاري العربي للمياه يُعد، وبحق، حلقة جوهريّة في منظومة الأمن القومي العربي .. ذلك أن توفير الأمن للمواطن العربي يعني في المقام الأول تأمين مستقبله من كافة جوانبه .. ولا شك أن واحداً من أهم تحديات المستقبل يتعلق بكيفية تحقيق استدامة الموارد الطبيعية، من مياه وطاقة .. وضمان إدارة هذه الموارد بأقصى درجات الكفاءة الممكنة، بحيث نُجنب أجيالنا القادمة مخاطر الندرة المائية.

إن أزمة المياه في المنطقة العربية تستحق أن تجد مكانها على قمة أولويات صانع القرار في كل دولة عربية .. فلا تنمية مُستدامة ولا اكتفاء ذاتياً في الغذاء يُمكن تحقيقها في ظل تآكل الموارد المائية والتناقص المستمر في نصيب الفرد من المياه .. إن اغلب دول المنطقة العربية تُعاني فقراً مائياً واضحاً.. كما أن العالم العربي يُعاني فجوة غذائية مُزمنة هي الأكثر اتساعاً على المستوى العالمي .. وأمام واقع كهذا، فإن قضية المياه ينبغي أن تشغل كافة القوى الحية



والمؤثرة في العالم العربي .. فهي ليست قضية فينة فحسب، ولا هي اقتصادية أو تنمية فقط، وإنما هي مسألة قومية وقضية استراتيجية بالمعنى الشامل والدقيق للكلمة.. ومن ثم فإن علاجها والتعاطي مع ما تطرحه من تحديات ومخاطر لا يكون إلا على هذا المستوى الاستراتيجية الشامل.

إن المسؤولية المُلقاة على عاتق مجلسكم الموقر ضخمة وبالغة الحساسية والخطورة .. فالوضع المائي العربي مُهددٌ بفعل ظواهر طبيعية، على رأسها تغير المناخ.. وقد خلصت دراسة علمية إلى أن دورة الجفاف التي بدأت في شرق المتوسط في 1998 كانت الأسوأ منذ 900 عاماً.. وهناك تأثيرات واضحة لتغير المناخ في العالم العربي تتعلق بندرة الأمطار وتزايد تواتر موجات الجفاف وغير ذلك من الظواهر التي نتابعها جميعاً بقلق وانزعاج.

والوضع المائي العربي مهدد كذلك بفعل عوامل جيوسياسية .. والأزمة بين مصر وأثيوبيا تُعد المثال الأكثر وضوحاً في هذا الصدد.. وهي أزمة تدق ناقوس الخطر، باعتبارها تتعلق بالأمن المائي لأكثر الدول العربية سُكناً.. وهي بهذا المعنى قضية تخص الأمن القومي العربي بمعناه الشامل.. كما أنها ليست منفصلة عن مخاطر تواجهها دول عربية أخرى، خاصة وأن 80% من المياه التي تأتي للعالم العربي تُتبع من خارجه .. بكل ما يعكسه هذا الواقع الصعب من



احتمالات للخلاف والصدام مع الجيران، وبكل ما يحمله كذلك من آفاق التعاون والمشاركة.

لقد زادت الأزمات والصراعات وحالات الاحتراب الأهلي التي تشهدها بعض دول المنطقة من حدة أزمات المياه في العالم العربي.. وربما أسهمت أزمات نقص المياه وموجات الجفاف في اندلاع بعض من هذه الأزمات، أو على الأقل في مفاقمتها.. إن الصلة بين الأمن المائي من ناحية، والاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى لا تحتاج إلى بيان أو تفصيل.

ولا ننسى في هذا المقام ما تتعرض لها حقوق الفلسطينيين في المياه من إجحاف على يد الاحتلال الإسرائيلي، حتى صار المستوطن الذي يعيش على أرض محتلة، في حالة انتهاك فاضح للقانون الدولي، يحصل على أضعاف أضعاف ما يحصل عليه أصحاب الأرض من المياه... وحتى وصل الوضع المائي في غزة إلى حد الكارثة الإنسانية في ظل تلوث خزاناتها الجوفية، واستمرار أزمة الكهرباء التي تؤثر بدورها على إنتاج المياه.

إن ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي من اغتصاب لمياه الفلسطينيين وسحبها من خزاناتهم الجوفية بالضفة الغربية، وحصار لقطاع غزة ودفعه إلى شفى الكارثة الإنسانية.. يمثل جرائم تُضاف إلى سجل طويل من محاولات سرقة المياه والموارد العربية تعود إلى



ستينات القرن الماضي.. إنها جرائم تكشف عن الوجه القبيح لهذا الاحتلال الذي لم يعد له نظير في عالم اليوم.

السيدات والسادة

لن يكون بالإمكان مُجابهة تحديات نقص المياه إلا بعمل عربي على المستوى الجماعي .. ومجلسكم الموقر هو حلقة الوصل والبوتقة الحاضنة لهذا العمل الجماعي في مجال تنسيق السياسات المائية .. وتبادل الخبرات والممارسات الأفضل بين الدول العربية.. فضلاً عن تحقيق التضافر المطلوب بين ثلاثية الغذاء والماء والطاقة.. وهي منظومة مترابطة لا تنفصم عراها، وتعد حجر الزاوية في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة 2030 التي تتشدها دولنا.

ولعل تزامن الدورة العاشرة لمجلسكم الموقر مع المؤتمر العربي الثالث للمياه فرصة لإيجاد سبل مبتكرة لتمويل مشاريع بحثية اقليمية تساعد الدول والمنطقة على الانتقال الى مرحلة انتاج تكنولوجيا المياه وتوطينها محلياً عبر مشروعات تعاون إقليمي تشتد الحاجة إليها .. خاصة في قطاعات استراتيجية كالتحلية ومعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي التي سيتعاضم دورها في المستقبل مع تصاعد الطلب على المياه، ومع تزايد حدة تأثير التغيرات المناخية.

ولا يفوتني في الختام أن أنوه بما قامت به الأمانة الفنية لمجلسكم الموقر من جهودات جبارة بالتنسيق مع الدول والمنظمات



الشريكة وبعثة الجامعة العربية في البرازيل لضمان مشاركة عربية مشرفة في المنتدى العالمي الثامن للمياه الذي عقد في البرازيل من 18-23 مارس الماضي والذي كان فرصة لإيصال وجهة نظر وتطلعات العرب في الشأن المائي العالمي.

وفي الختام، اجدد شكري لدولة الكويت على كرم الضيافة وحسن الاستقبال، متمنيا لأعمال الدورة العاشرة لمجلسكم الموقر كل التوفيق والنجاح،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

Islam-Speech-2(3)